SNHR
الشبكة السورية لحقوق الإنسان
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

التقرير الشهري لضحايا القتل خارج نطاق القانون في سوريا

توثيق مقتل 2818 شخصاً بينهم 201 طفلاً و194 سيدة، و17 ضحية بسبب التعذيب في سوريا في النصف الأول من عام 2025

وثقنا مقتل **140 مدنياً** بينهم 10 أطفال و15 سيدة، و1 ضحية بسبب التعذيب في **حزيران/يونيو 2025**

الخميس 3 تموز 2025

2818

M250701

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولاً: خلفية ومنهجية 01

ثانياً: حصيلة ضحايا عمليات القتل خارج نطاق القانون 02

ألف: الحصيلة الإجمالية لضحايا عمليات القتل خارج نطاق القانون منذ مطلع عام 2025 02

باء: حصيلة ضحايا عمليات القتل خارج نطاق القانون في شهر حزيران/يونيو 05

تاء: حصيلة المجازر 07

ثاء: حصيلة ضحايا التعذيب 07

حاء: حصيلة ضحايا الكوادر الطبية 09

خاء: حصيلة ضحايا كوادر الإعلاميين 10

دال:حصيلة كوادر الدفاع المدني: 10

ثالثاً: موجز عن أبرز حوادث القتل 11

رابعاً: الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية 15

خامساً: حالات موثقة حديثاً لضحايا قتلوا في فترات سابقة 20

سادساً: أبرز المهام التي تقوم بها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون 20

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات 22

أولاً: خلفية ومنهجية:

يستعرض هذا التقرير حصيلة الضحايا الذين وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتلهم على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا خلال النصف الأول من عام 2025، وشهر حزيران/ يونيو 2025. يسلّط التقرير الضوء بشكل خاص على الضحايا الذين لقوا حتفهم تحت التعذيب، والكوادر الطبية، والكوادر الإعلامية والدفاع المدني، مع التركيز على المجازر المرتكبة. ويشمل التقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، مع الاحتفاظ بالتفاصيل الكاملة في قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان. كما يُسلّط التقرير الضوء على عمليات الاعتداء على الأعيان المدنيَّة، التي تمكنا من توثيقها خلال هاتين الفترتين.
يقتصر هذا التقرير على الضحايا المدنيين الذين تمكّن الفريق من توثيق مقتلهم خلال النصف الأول من عام 2025، والشهر المنصرم. من ناحية أخرى، قد يتضمن بعض الحوادث التي وقعت قبل أشهر أو سنوات، لذلك يُدرج التاريخ الذي تم فيه التوثيق والتاريخ المقدر لوقوع الحادثة.

وقد أخذنا في الاعتبار التغيير الجذري الذي حدث في السلطة ومواقع السيطرة بعد سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، وعلى الرغم من سقوط نظام الأسد فما زلنا نوثق مقتل مواطنين على يد قوات الأسد بأشكال مختلفة من أبرزها:

- ميليشيات تابعة لنظام الأسد تقتل مدنيين أو عناصر من قوات الأمن السورية.
- انفجار ذخائر عنقودية من مخلفات قصف القوات الروسية أو الأسد.
- مواطنين أصيبوا بجراح خلال قصف سابق لقوات الأسد وتوفوا لاحقاً.

يُوزّع التقرير حصيلة الضحايا وفقاً للجهات الفاعلة، ويتطلب ذلك في بعض الأحيان وقتاً إضافياً للتحقيق، خاصة في حالة الهجمات المشتركة. تستمر عمليات التحقيق حتى يتم تحديد المسؤول بدقة، وفي حال تعذّر ذلك، تُدرج الحوادث تحت تصنيف "جهات أخرى" حتى الحصول على أدلة كافية.

تحرص الشَّبكة على نسبة الحوادث إلى المسؤولين عنها، مع استثناء حالتين: الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والتفجيرات عن بُعد بما في ذلك الهجمات الانتحارية أو الإجبارية، وقد تمت معالجة ذلك في تقارير منفصلة.

بالنسبة للضحايا مجهولي الهوية الذين لم يتم التعرف على أسمائهم أو أية معلومات تُشير إلى هويتهم، تحتفظ الشَّبكة ببياناتهم في أرشيف خاص إلى حين التوصل إلى معلومات جديدة.

توثق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان حالات الوفاة الناتجة عن الغرق أثناء محاولات الهجرة غير النظامية، باعتبارها نتيجة مباشرة لتدهور الأوضاع بفعل النزاع والانتهاكات. كما ترصد الشَّبكة الحوادث المرتبطة بالعبث بالأسلحة والذخائر غير المنفجرة، خاصة تلك التي تطال الأطفال. تُدرج هذه الحوادث كأمثلة على الانفلات الأمني وسوء إدارة السلاح، دون احتسابها ضمن انتهاكات أطراف النزاع.

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، وتُتيح الشَّبكة السورية نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية؛ ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

معظم الهجمات الموثَّقة في هذا التقرير استهدفت مناطق مدنية، دون تسجيل أي وجود عسكري في مواقع الهجوم، ولم يتم توجيه تحذير مسبق للمدنيين من قبل القوات المعتدية كما يقتضي القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي النهاية، نؤكد أنَّ ما ورد في هذا التقرير يُمثل الحد الأدنى من حجم وخطورة الانتهاكات الموثَّقة، دون تغطية للأبعاد الاجتماعية أو الاقتصادية أو النفسية.

ثانياً: حصيلة ضحايا عمليات القتل خارج نطاق القانون:

ألف: الحصيلة الإجمالية لضحايا عمليات القتل خارج نطاق القانون منذ مطلع عام 2025:

وثّقت الشّبكة السورية لحقوق الإنسان **مقتل 2818 شخصاً** بينهم 201 طفلاً و194 سيدة، و17 شخصاً بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في النصف الأول من عام 2025.

تتوزع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2025 على النحو التالي:

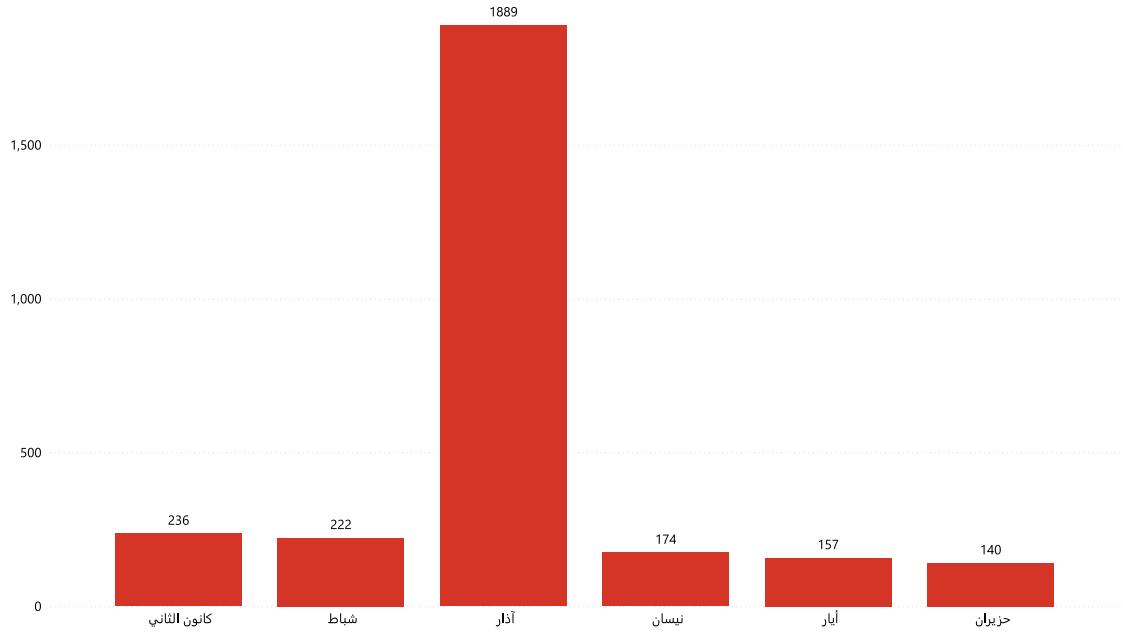

يُظهر المخطط البياني أعلاه أنَّ أعلى حصيلة للضحايا المدنيين منذ بداية عام 2025 قد تم تسجيلها في شهر آذار/مارس حيث بلغ عدد الضحايا **1889**، بنسبة بلغت قرابة 67 % من إجمالي حصيلة الضحايا منذ بداية العام، على خلفية تصاعد العنف والأعمال العسكرية التي شهدتها منطقة الساحل السوري ومحيطها، يليه شهر كانون الثاني/يناير بنسبة 8 %، ثم شباط/فبراير بنسبة تقارب 8 % بينما سجّل شهر حزيران/يونيو أقل حصيلة للضحايا خلال العام.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثقناهم في النصف الأول من عام 2025 على النحو التالي:

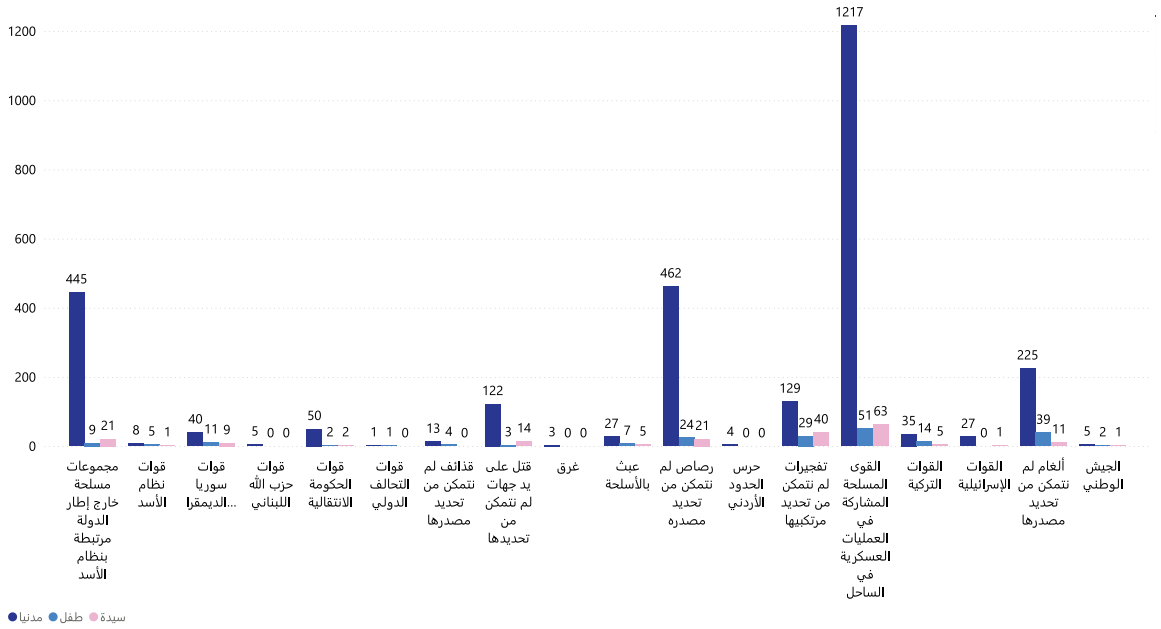

- **قوات الحكومة الانتقالية:** مقتل 50 مدنياً بينهم 2 طفل و2 سيدة.
- **قوات نظام الأسد:** مقتل 8 مدنيين بينهم 5 أطفال و1 سيدة.
- **قوات سوريا الديمقراطية:** مقتل 40 مدنياً بينهم 11 طفلاً و9 سيدات.
- **الجيش الوطني:** مقتل 5 مدنيين بينهم 2 طفل و1 سيدة.
- **قوات التحالف الدولي:** مقتل 1 طفل.
- **القوى المسلحة المشاركة في العمليات العسكرية في الساحل (آذار/مارس):** مقتل 1217 شخصاً بينهم 51 طفلاً و63 سيدة.
- **المجموعات المسلحة خارج إطار الدولة المرتبطة بنظام الأسد** مقتل 445 شخصاً بينهم 9 أطفال و21 سيدة.
- **قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها:** مقتل 13 مدنياً، بينهم 4 أطفال.
- **ضحايا الألغام الأرضية (مجهولة المصدر):** مقتل 225 مدنياً، بينهم 39 طفلاً و11 سيدة.
- **ضحايا الرصاص مجهول المصدر:** مقتل 462 مدنياً، بينهم 24 طفلاً و21 سيدة.
- **ضحايا التفجيرات غير المحدد مرتكبوها:** مقتل 129 مدنياً، بينهم 29 طفلاً و40 سيدة.
- **ضحايا القتل على يد أفراد لم يتم تحديد هويتهم:** مقتل 122 مدنياً، بينهم 3 أطفال و14 سيدة.
- **ضحايا حوادث ناتجة عن العبث بالأسلحة:** مقتل 27 مدنياً، بينهم 7 أطفال، و5 سيدات.
- **القوات الإسرائيلية:** مقتل 27 مدنياً، بينهم 1 سيدة.
- **القوات التركية:** مقتل 35 مدنياً، بينهم 14 طفلاً و5 سيدات.
- **حزب الله اللبناني:** مقتل 5 مدنيين.
- **حرس الحدود الأردني:** مقتل 4 مدنيين.
- **الغرق:** مقتل 3 مدنيين.

مقتل **201 طفلاً** على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا في النصف الأول من عام 2025 يتوزعون على النحو التالي:

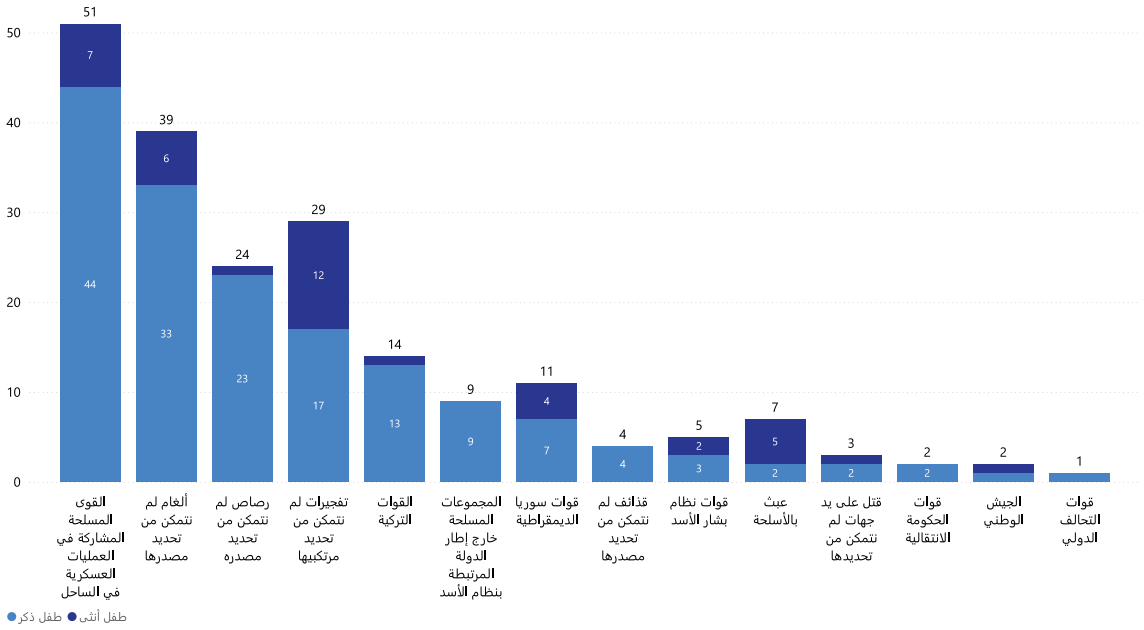

مقتل **234 أنثى** على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا في النصف الأول من عام 2025 يتوزعون على النحو التالي:

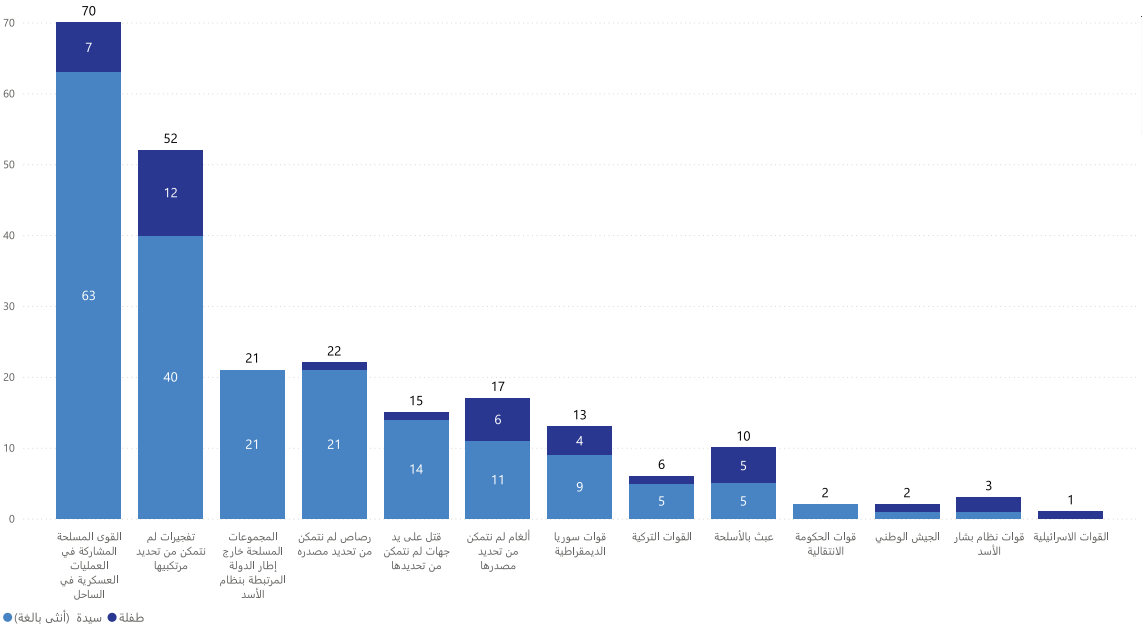

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في النصف الأول من عام 2025 على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:

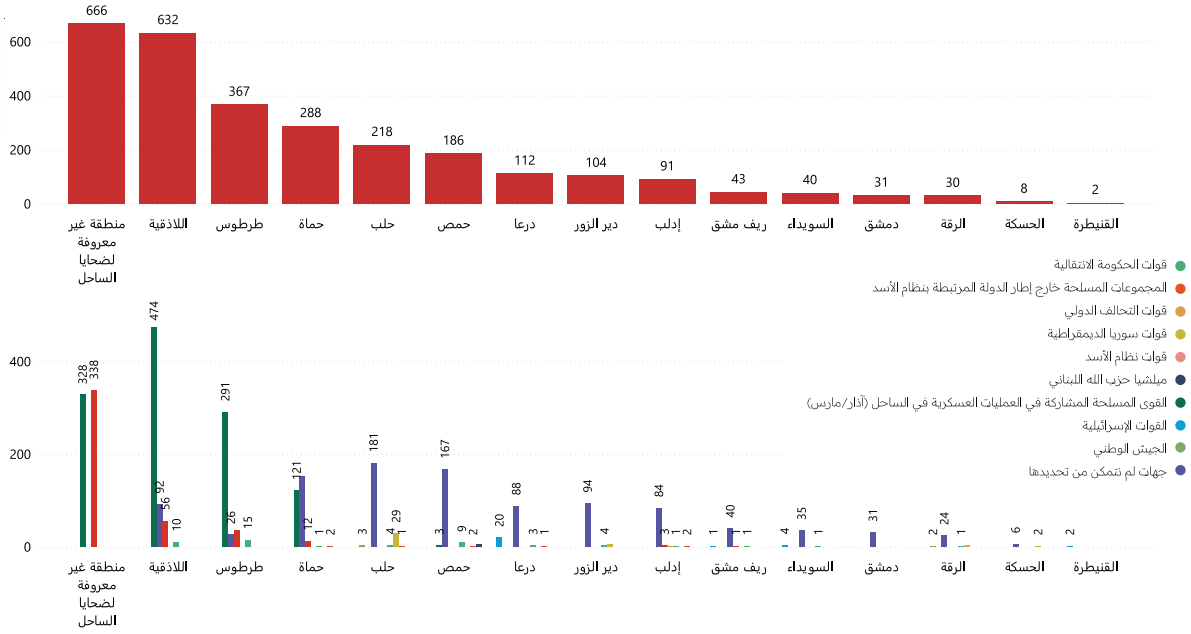

تظهر الخريطة السابقة أنَّ محافظة اللاذقية بلغت نسبة ضحاياها ما يقارب 22% من إجمالي الضحايا، تلتها محافظة طرطوس بنسبة تقارب 13% جلّهم قضوا على يد الجهات المشتركة في عملية الساحل.

باء: حصيلة ضحايا عمليات القتل خارج نطاق القانون في شهر حزيران/يونيو:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في حزيران /يونيو **مقتل 140 مدنياً**، بينهم 10 أطفال و15 سيدة (أنثى بالغة)، بينهم 1 سيدة من الكوادر الطبية، و1 بسبب التعذيب، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقناهم في حزيران/ يونيو بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

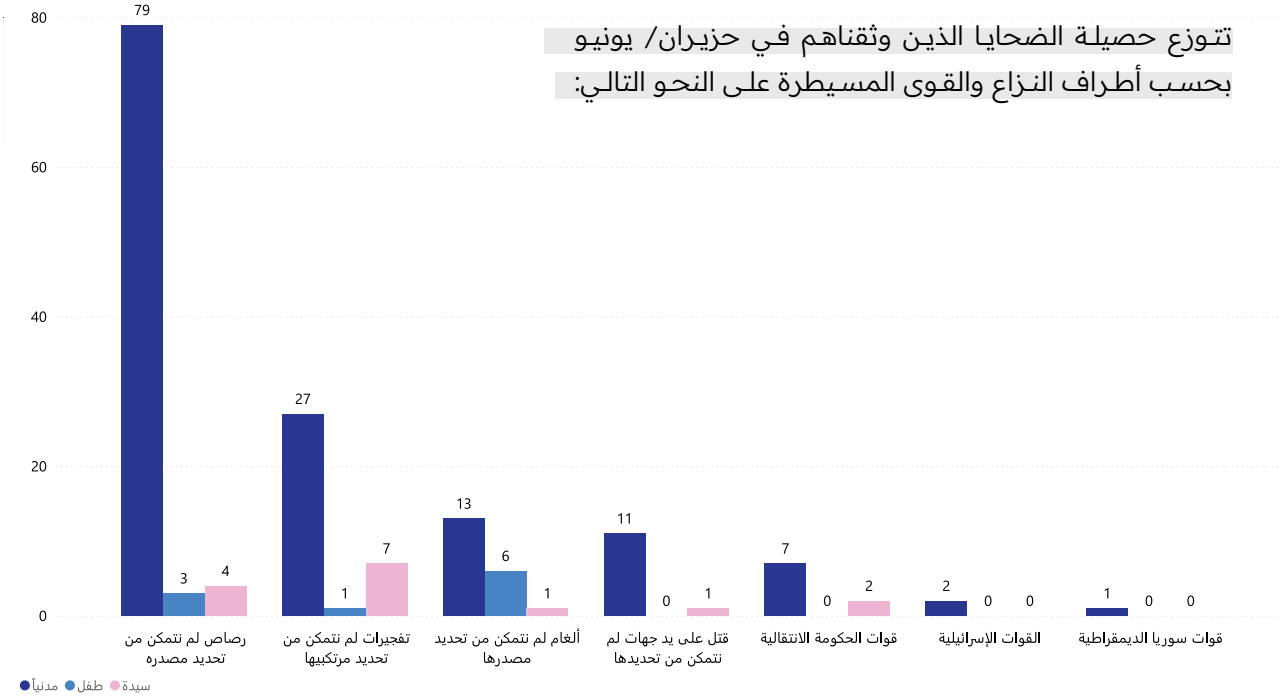

- **قوات قوات الحكومة الانتقالية:** مقتل 7 مدنيين بينهم 2 سيدة.
- **قوات سوريا الديمقراطية:** مقتل 1 مدني.
- **ضحايا الألغام الأرضية (مجهولة المصدر):** مقتل 13 مدنياً بينهم 6 أطفال و1 سيدة.
- **رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره:** مقتل 79 مدنياً، بينهم 3 أطفال و4 سيدات.
- **ضحايا القتل على يد أفراد لم يتم تحديد هويتهم:** مقتل 11 مدنياً، بينهم 1 سيدة.
- **تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها:** مقتل 27 مدنياً، بينهم 1 طفل، و7 سيدات.
- **القوات الإسرائيلية:** مقتل 2 مدني.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في حزيران/ يونيو على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي

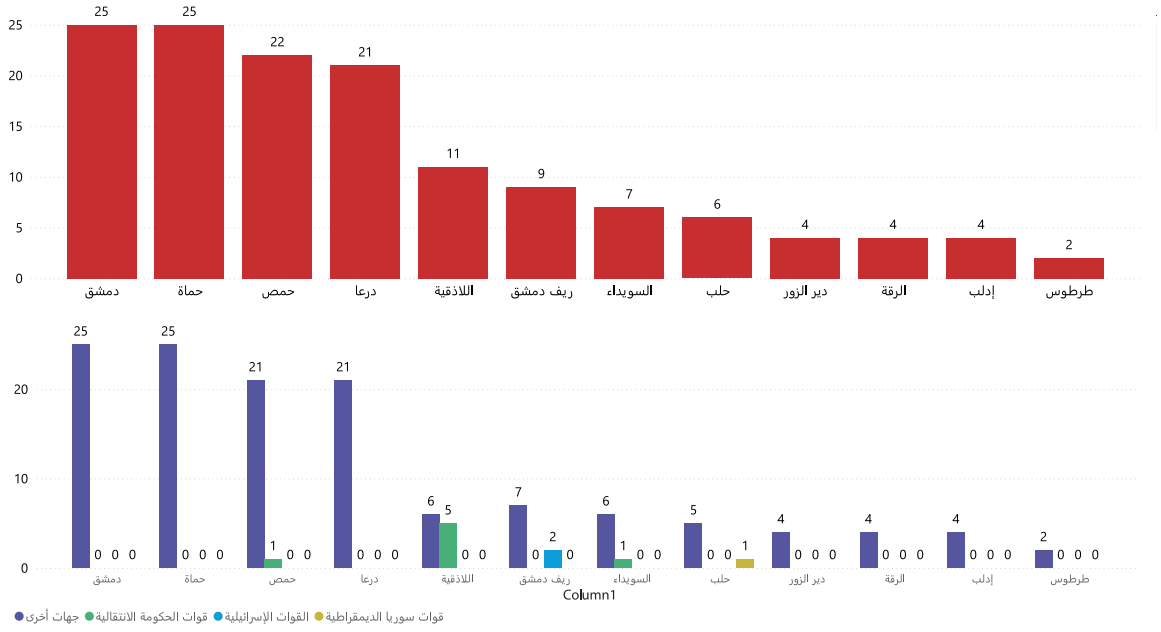

تظهر الخريطة السابقة أنَّ كلاً من محافظتي دمشق وحماة بلغت نسبة ضحاياها ما يقارب 18 % من إجمالي الضحايا، تلتهما محافظتي حمص ودرعا بنسبة تقارب 15 % جلّهم قضوا على يد جهات لم نتمكن من تحديدها.

تاء: حصيلة المجازر:

1. في النصف الأول من عام 2025:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان وقوع **73 مجزرة** في النصف الأول من عام 2025 يتوزعون على النحو التالي

- **القوى المسلحة المشاركة في العمليات العسكرية في الساحل (آذار/مارس):** 53
- **المجموعات المسلحة خارج إطار الدولة المرتبطة بنظام الأسد:** 4
- **فصائل تابعة لوزارة الدفاع في الحكومة الانتقالية:** 1
- **تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها:** 6
- **رصاص من قبل جهات لم نتمكن من تحديدها:** 5
- **ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها:** 1
- **قوات إسرائيلية:** 1
- **قتل على يد جهات لم نتمكن تحديدها:** 1
- **القوات التركية:** 1

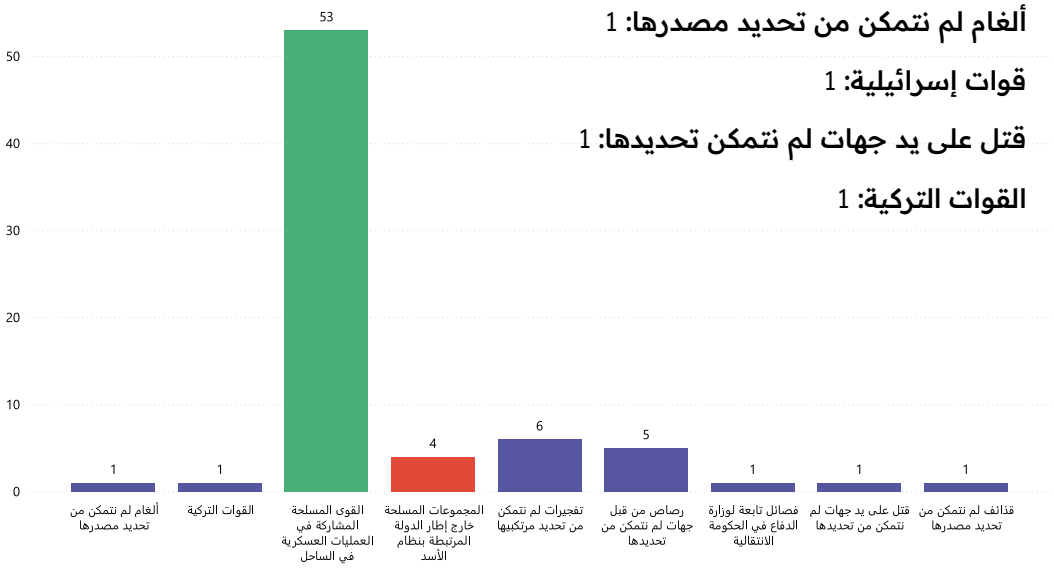

2. في حزيران/ يونيو:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان وقوع **2 مجزرة** في حزيران/يونيو تتوزعان على النحو التالي:

- **تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها:** 1
- **رصاص من قبل جهات لم نتمكن من تحديدها:** 1

ثاء: حصيلة ضحايا التعذيب:

1. في النصف الأول من عام 2025:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في النصف الأول من عام 2025 مقتل **17 شخصاً** بينهم 1 سيدة بسبب التعذيب على يد القوى المسيطرة.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2025 على النحو التالي:

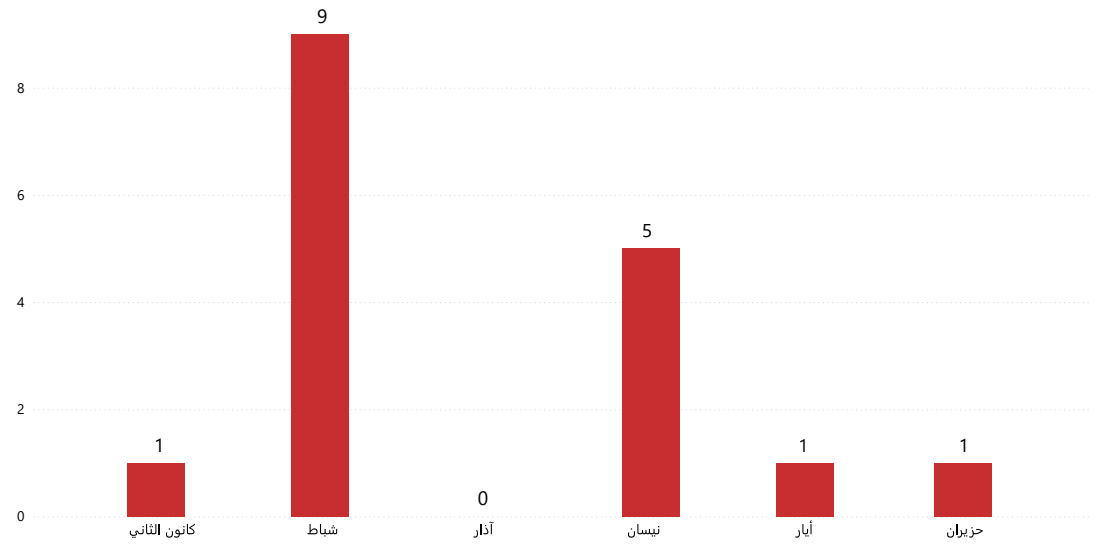

بلغت نسبة الضحايا بسبب التعذيب على يد قوات الحكومة الانتقالية ما يقارب 59 % مقارنة بالمجموع الكلي لضحايا التعذيب على يد القوى المسيطرة في عام 2025 وكان شهر شباط/فبراير قد شهد الحصيلة الأعلى للضحايا بسبب التعذيب خلال عام 2025 حيث بلغت نسبة ضحاياه 53 % من حصيلة الضحايا الكلية.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم في النصف الاول من عام 2025 بسبب التعذيب بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي

- **قوات نظام بشار الأسد:** 1
- **قوات الحكومة الانتقالية:** 10
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 5 بينهم 1 سيدة.
- **الجيش الوطني:** 1

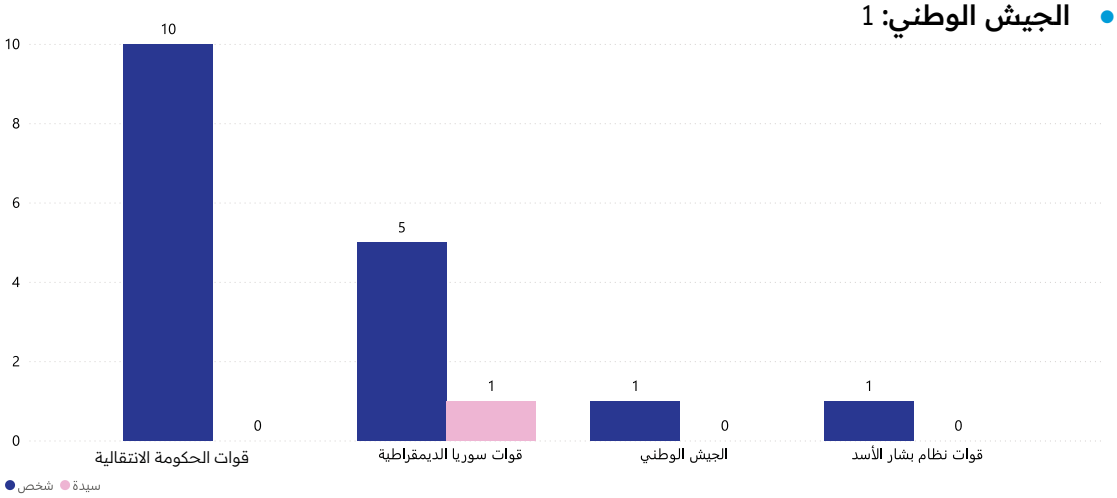

2. في حزيران/يونيو:

وثّقت الشّبكة السورية لحقوق الإنسان في حزيران/يونيو **مقتل 1** بسبب التعذيب على يد قوات الحكومة الانتقالية.

حاء: حصيلة ضحايا الكوادر الطبية:

1. في النصف الأول من عام 2025

وثقنا **مقتل 41** من الكوادر الطبية في النصف الأول من عام 2025 يتوزعون على النحو **التالي:**

- **المجموعات المسلحة خارج إطار الدولة المرتبطة بنظام الأسد:** 1
- **القوى المسلحة المشاركة في العمليات العسكرية في الساحل (آذار/مارس):** 32
- **رصاص جهات لم نتمكن من تحديدها:** 3
- **القوات التركية:** 3
- **قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها:** 2

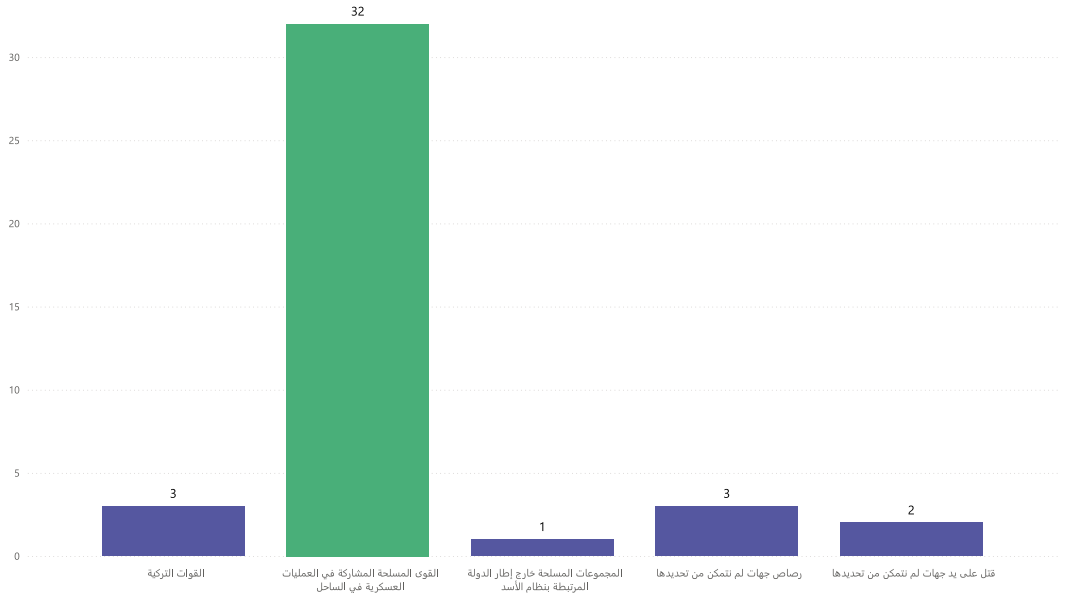

2. في حزيران /يونيو:

وثقنا **مقتل 1** من الكوادر الطبية (سيدة) برصاص جهات لم نتمكن من تحديدها.

خاء: حصيلة ضحايا كوادر الإعلاميين:

1. في النصف الأول من عام 2025

وثقنا **مقتل 2** من الكوادر الإعلامية يتوزعون على النحو التالي:

- **رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره:** 1
- **قتل من قبل جهات لم نتمكن من تحديدها:** 1

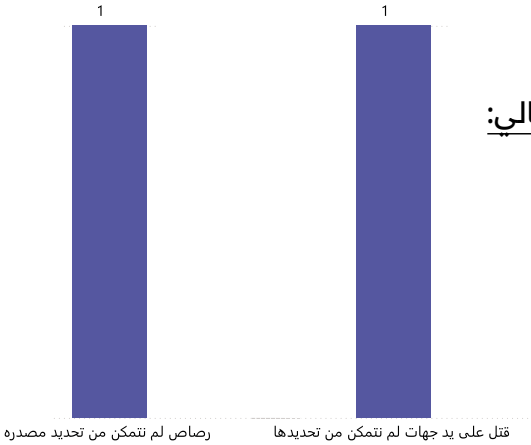

2. في حزيران/يونيو:

لم يتم توثيق وقوع ضحايا من الكوادر الإعلامية.

دال:حصيلة كوادر الدفاع المدني:

1. في النصف الأول من عام 2025:

وثقنا **مقتل 4** من كوادر الدفاع المدني يتوزعون على النحو التالي:

- **انفجار الألغام الأرضية:** 3
- **رصاص من قبل جهات لم نتمكن من تحديدها:** 1

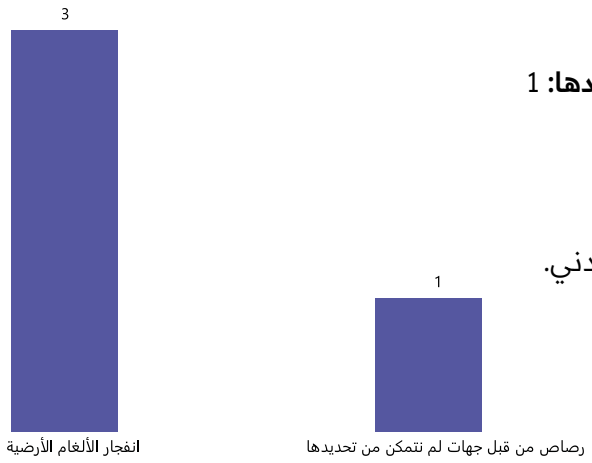

2. في حزيران/يونيو:

لم يتم توثيق وقوع ضحايا من كوادر الدفاع المدني.

ثالثاً: موجز عن أبرز حوادث القتل في شهر حزيران/يونيو:

تعكس حوادث القتل الموثقة خلال شهر حزيران/يونيو استمرار التحديات الأمنية والحقوقية التي تواجه سوريا في سياق المرحلة الانتقالية، وتُبرز هشاشة البنية الأمنية في عدد من المناطق، لاسيما مع ظهور الجماعات المسلحة الخارجة عن إطار الدولة، واستمرار آثار النزاع الطويل على المدنيين

وتظهر أنماط القتل الخارجة عن نطاق القانون في سياقات متعددة، من **أبرزها:**

1. قوات الحكومة الانتقالية:

استمرت بعض وحدات الأمن الداخلي التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة الانتقالية في ارتكاب انتهاكات، من بينها حالات إطلاق نار مباشر على مدنيين دون مبرر قانوني واضح إضافة لوقوع ضحية بسبب التعذيب.

يوم الأحد 1 حزيران/ يونيو 2025، أقدمت عناصر من الأمن الداخلي التابعة للحكومة الانتقالية في سوريا على احتجاز المواطن حافظ يوسف الطويل، وهو من أبناء قرية باروحة في ريف محافظة حمص الغربي، وذلك إثر مداهمة منزله في قرية باروحة. ووفقاً لمعلومات حصلت عليها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من مصادر محلية موثوقة، فقد تم احتجاز "حافظ" بتهمة حيازته سلاح حربي داخل منزله إثر قيام عناصر الأمن الداخلي بحملة دهم وتفتيش في منازل القرية. واقتيد بعد ذلك إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في محافظة حمص.
في يوم الخميس 5 حزيران/ يونيو 2025، أي بعد خمسة أيام فقط من احتجازه، تلقت عائلته بلاغاً من عناصر الأمن الداخلي يفيد بوفاة «حافظ» داخل مركز الاحتجاز. وقامت عناصر الأمن الداخلي بتسليمهم جثمانه في منزله وعليها أثار تعذيب، ووفقاً للشهادات التي جمعتها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، كان «حافظ» يتمتع بصحة جيدة وقت احتجازه، مما يعزز فرضية وفاته نتيجة التعذيب وإهمال الرعاية الطبية. وأكدت المعلومات أنَّ حافظ كان متعاوناً مع الأفرع الأمنية التابعة لنظام بشار الأسد وهو عنصر سابق في ميليشيا الدفاع الوطني،

وقام بالاستيلاء على أرض زراعية لأحد جيرانه وبنى عليها منزل له.

في يوم الخميس 12 حزيران/ يونيو 2025، قُتلت سيدتان إحداهن متأثرة بإصابتها بعد نقلها للمشفى، وأصيب طفل بجروح، جراء إطلاق نار من قبل دورية تتبع لقوى الأمن الداخلي، استهدفت سيارة مدنية، منتصف الليل، في منطقة الشاطئ الأزرق في مدينة اللاذقية، يُشار إلى أنَّ المنطقة تخضع لسيطرة الحكومة الانتقالية في سوريا

2. قوات سوريا الديمقراطية:

على الرغم من توقيع قوات سوريا الديمقراطية اتفاقيات تقضي بحماية المدنيين والالتزام بالقانون الدولي الإنساني، وثّقنا في حزيران/يونيو 2025 مقتل مدني على يد قوات سوريا الديمقراطية بالرصاص.

↑ محمود المحمد علي الجنيد

في يوم الإثنين 23 حزيران/ يونيو 2025، قُتل "محمود المحمد علي الجنيد"، من أبناء مدينة السفيرة في ريف محافظة حلب الشرقي، إثر تعرضه لإطلاق نار مباشر من قبل عناصر قوات سوريا الديمقراطية، في منطقة دير حافر في ريف حلب، ويُشار إلى أنَّ المنطقة تخضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية

3. القتل جراء انفجار الألغام:

رُصدت حالات وفاة عديدة بسبب الألغام الأرضية المزروعة خلال سنوات النزاع، والتي ما تزال تحصد أرواح المدنيين حتى اليوم. وقعت هذه الحوادث في مناطق مختلفة، وقد بلغ أعداد الضحايا في النصف الأول من عام 2025، **226 مدنياً**، بينهم 39 طفلاً و11 سيدة.

في يوم الأحد 1 حزيران/يونيو 2025، قُتل طفلان وأُصيب طفل ثالث بجروح خطيرة، وجميعهم من عائلة واحدة ومن أبناء بلدة محكان في ريف محافظة دير الزور الشرقي، وذلك إثر انفجار لغم أرضي أثناء رعيهم الأغنام في محيط بلدة المريعية شرق محافظة دير الزور. ونشير إلى أنَّ المنطقة في وقت وقوع الحادثة تخضع لسيطرة الحكومة الانتقالية، تعتبر هذه المنطقة من بين المواقع التي شهدت تغيرات في السيطرة بين أطراف النزاع، ما يجعل تحديد الجهة التي زرعت اللغم أمراً بالغ التعقيد.

في يوم الخميس 12 حزيران/ يونيو 2025، قُتل الطفل أيهم فياض الصويحين، البالغ من العمر 10 سنوات، ومن أبناء مدينة معدان شرق محافظة الرقة، جراء انفجار لغم أرضي، أثناء تواجده في بادية جبل البشري الواقعة غرب محافظة دير الزور، ونشير إلى أنَّ المنطقة في وقت وقوع الحادثة تخضع لسيطرة الحكومة الانتقالية

تعتبر هذه المنطقة من بين المواقع التي شهدت تغيرات في السيطرة بين أطراف النزاع، ما يجعل تحديد الجهة التي زرعت اللغم أمراً بالغ التعقيد

4. القتل الناتج عن التفجيرات مجهولة المصدر:

سُجلت حوادث تفجير في مناطق مأهولة بالسكان ودور العبادة، بعضها ناجم عن تفجيرات انتحارية والآخر عن قنابل من مخلفات الحرب أو صواريخ لم تنفجر مسبقاً، كما سجلنا وقوع مجزرة جراء تفجير وقع في كنيسة مار إلياس في حي الدويلعة في دمشق من أبرز هذه الحالات:

في يوم الخميس 12 حزيران/ يونيو 2025، قُتلت الطفلة "عليا لورنس القاسم"، البالغة من العمر 5 أعوام، من أبناء بلدة كرناز في ريف محافظة حماة الشمالي، إثر انفجار جسم من مخلفات الحرب قرب منزلهم في الحي الجنوبي للبلدة، يُشار إلى أنَّ المنطقة تخضع لسيطرة الحكومة الانتقالية في سوريا.

في يوم الأحد 22 حزيران/يونيو 2025، فجر شخص انتحاري نفسه بواسطة سترة ناسفة داخل كنيسة مار إلياس الواقعة في حي الدويلعة في مدينة دمشق، بالتزامن مع تجمع المصلّين لإحياء قداس يوم الأحد، ما أسفر عن مقتل **25 مدنياً**، بينهم عدد من النساء، وإصابة 63 آخرين بجراح متفاوتة الخطورة، وفقاً لحصيلة أولية. كما أسفر الهجوم عن أضرار واسعة في بناء الكنيسة وأثاثها. ويشار إلى أنَّ المنطقة تخضع لسيطرة الحكومة الانتقالية.

ووفقاً للمعلومات التي حصلنا عليها من مصار محلية، فقد سبق التفجير إطلاق نار ثم فجر المنفذ نفسه داخل الكنيسة، ما أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا في صفوف المدنيين.

وقد أصدرت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بياناً نعت جميع الأرواح التي أُزهقت في هذا الهجوم المروّع على مكان عبادة، وأعربت فيه عن تضامنها مع الضحايا وذويهم، ومع المجتمع المسيحي في سوريا، إضافة إلى إدانتها للهجوم الذي وقع. وتؤكد الشبكة أنَّها لا تزال تجمع المزيد من التفاصيل وإفادات شهود العيان للتحقق من ملابسات الحادثة وتوثيقها بشكل كامل.

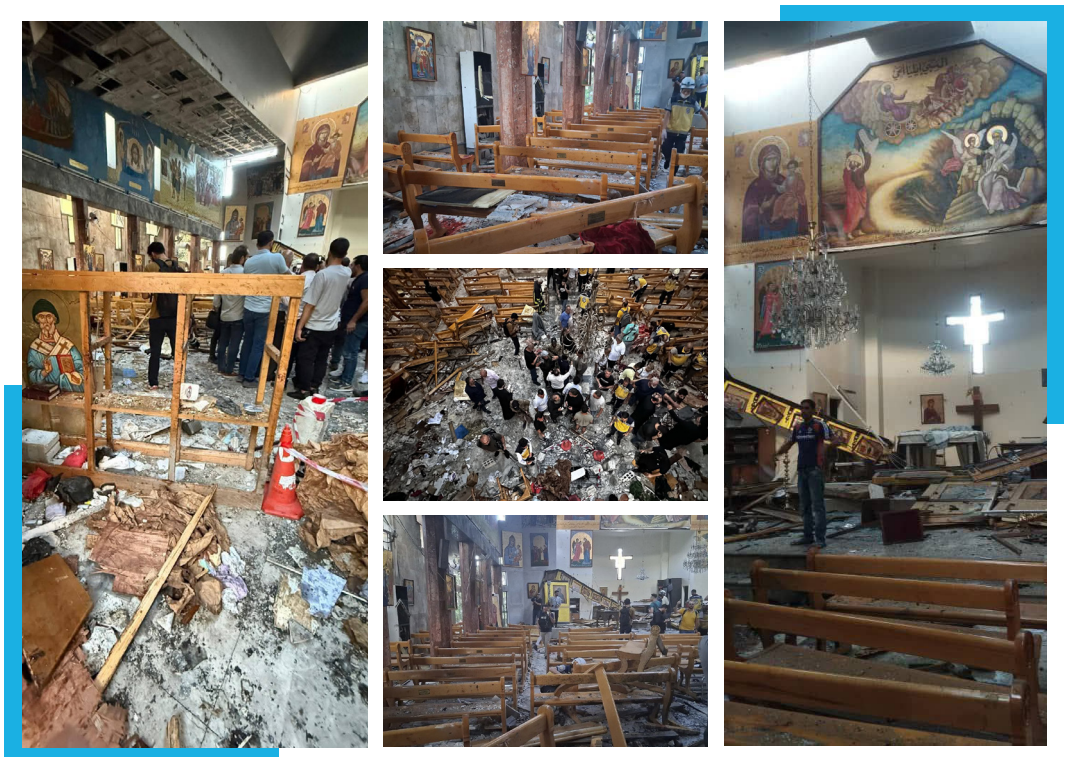

↑ الأضرار إثر التفجير الانتحاري الذي استهدف كنيسة مار إلياس في حي الدويلعة في مدينة دمشق في 22 حزيران/يونيو 2025

في يوم الإثنين 23 حزيران/يونيو 2025، أعلنت وزارة الداخلية السورية أنّه في أعقاب الهجوم الذي استهدف كنيسة القديس مار إلياس بحي الدويلعة في دمشق، واصلت وحداتها الأمنية جهودها المكثفة، حيث جرى جمع المعلومات، وتحليل الأدلة، وإنشاء غرفة عمليات مشتركة مع جهاز الاستخبارات العامة لمقاطعة المعلومات وتأكيدها.

وذكرت الوزارة أنّه استناداً إلى المعلومات الأولية وبتنسيق مشترك مع جهاز الاستخبارات العامة، نُفذت عمليات أمنية في حرستا وكفربطنا، استهدفت مواقع لخلايا إرهابية مرتبطة بتنظيم داعش، وأسفرت عن اشتباكات تم خلالها القبض على متزعم الخلية وخمسة عناصر، بالإضافة إلى مقتل اثنين، أحدهما كان المتورط الرئيس في تسهيل دخول الانتحاري إلى الكنيسة، والآخر كان يجهز لتنفيذ عمل إرهابي في أحد أحياء العاصمة.

5. الرصاص المجهول والرصاص الطائش:

وثقت الشَّبكة مقتل عشرات المدنيين جراء إطلاق نار من مصادر غير معروفة، شمل ذلك حالات استهداف مباشر، وأخرى بسبب رصاص طائش خلال احتفالات أو نزاعات محلية. وشكلت هذه الظاهرة مؤشراً على ضعف السيطرة الأمنية، لا سيما في المناطق التي تغيّرت فيها السيطرة،

وتوزعت حصيلة القتل بالرصاص كالتالي:

- **رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره:** 76 مدنياً، بينهم 2 طفل و4 سيدات.
- **رصاص طائش/ احتفالات:** 3 مدنيين، بينهم 1 طفل.

كما وثقنا وقوع مجزرة راح ضحيتها 8 مدنيين، في يوم الأربعاء 4 حزيران/يونيو 2025، قُتل ثمانية مدنيين، بينهم ثلاث سيدات إحدهن من الطواقم الطبية، وأصيب أربعة آخرون، بينهم ثلاث سيدات، بجروح متفاوتة الخطورة، جميعهم من أبناء قرية الربيعة في ريف محافظة حماة الغربي، وذلك إثر تعرض حافلة نقل صغيرة مدنية "سرفيس أجرة" تقلّهم لإطلاق نار مباشر من قبل مسلحين مجهولين، في أثناء مرورها على الطريق العام بين قريتي متنين والربيعة، الواقع شمال شرقي الربيعة. ويُشار إلى أنَّ المنطقة تخضع لسيطرة الحكومة الانتقالية.

- ووفقاً لما وثقته الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان عبر مصادر محلية موثوقة، فقد تعرضت الحافلة، والربيعة، لهجوم نفذه مجهولون يستقلون دراجة نارية، أطلقوا خلاله النار بشكل مباشر وعشوائي على الركاب، ما أدى إلى مقتل ثمانية منهم، ووقوع عدة إصابات، وقد ظهرت على الحافلة آثار طلقات نارية في مناطق متعددة.

صورة تظهر ضحايا في حافلة سرفيس قتلوا برصاص مسلحين مجهولين على الطريق العام بين قريتي متنين والربيعة في ريف محافظة حماة الغربي بتاريخ 4 حزيران/يونيو 2025.

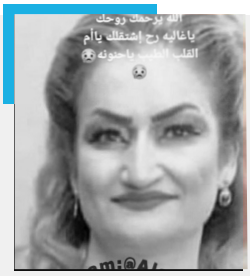

سناء علي باكير، قتلت في المجزرة برصاص مسلحين مجهولين على الطريق العام بين قريتي متنين والربيعة في ريف محافظة حماة الغربي، وهي موظفة قابلة قانونية للتوليد في مستشفى الحوراني في مدينة حماة.

6. هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي:

في مساء يوم الجمعة 30 أيار/مايو 2025، حوالي الساعة 22:08 بالتوقيت المحلي، نفّذ طيران ثابت الجناح تابع لقوات الاحتلال الإسرائيلي عدة غارات جوية متتالية استهدفت مواقع عسكرية في ريفي محافظتي اللاذقية وطرطوس. وأسفرت الهجمات عن مقتل مدني وإصابة ثلاثة آخرين بجروح في ريف اللاذقية، كما تسببت بأضرار مادية واسعة في البنية التحتية العسكرية. وتخضع المناطق المستهدفة لسيطرة الحكومة الانتقالية.

رابعاً: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

1. في النصف الأول من عام 2025:

سجَّلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في النصف الأول من عام 2025 ما لا يقل عن 50 حادثة اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة في سوريا.

من بين هذه الهجمات وثَّقنا **3** حوادث اعتداء على منشآت تعليمية (مدارس)، و**8** على منشآت طبية، و**7** على أماكن عبادة (مساجد وكنائس)

تتوزع هذه الهجمات بحسب الجهات المرتكبة على النحو التالي:

- **قوات الجيش الوطني:** 1
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 10
- **القوات التركية:** 1
- **القوات الإسرائيلية:** 5
- **حزب الله اللبناني:** 1
- **مجموعات مسلّحة خارج إطار الدولة مرتبطة بنظام الأسد:** 8
- **انفجارت لم نتمكن من تحديد المتسبب بها:** 3
- **تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها:** 8
- **اعتداء لم نتمكن من تحديد مرتكبيه:** 11
- **قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها:** 1
- **مسلحون لم نتمكن من تحديد تبعيتهم:** 1

كما توزعت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية في النصف الأول من عام 2025 شهرياً على النحو التالي:

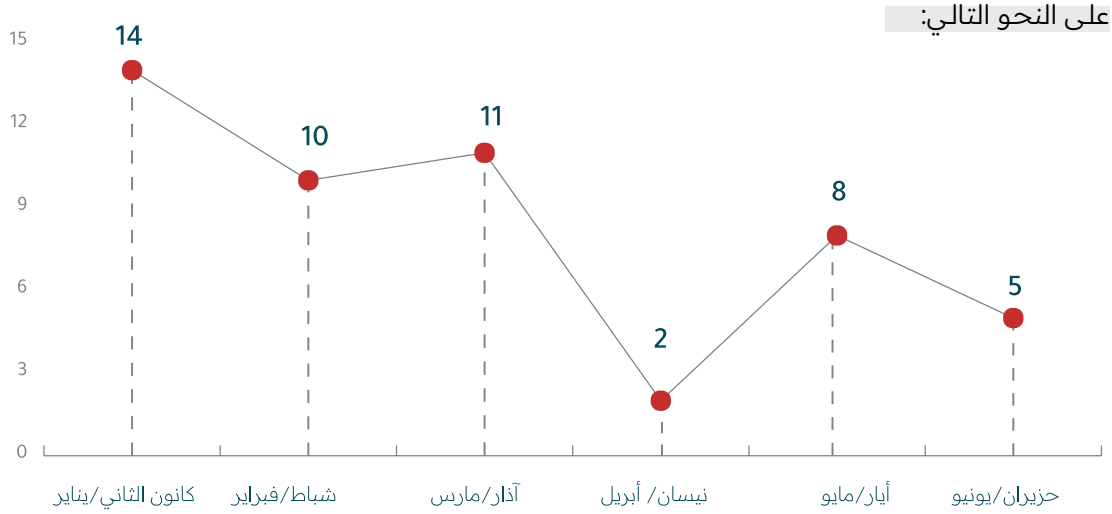

تشير هذه الحصيلة إلى استمرار الهجمات على المراكز الحيوية والأعيان المدنية في سوريا منذ بداية عام 2025، وهو ما يمثل انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي الإنساني، الذي يفرض حماية هذه المنشآت الأساسية للمدنيين، حيث يُظهر المخطط أن شهر كانون الثاني/يناير 2025 سجل أعلى عدد من حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية، حيث بلغت نسبته نحو 28 % من إجمالي الحوادث الموثقة خلال النصف الأول من العام (14 من أصل 50 حادثة)، يليه شهر آذار/مارس بنسبة تقارب 22 % (11 حادثة).

وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، فقد تم توثيق **50 حادثة اعتداء** على مراكز مدنية حيوية خلال النصف الأول من عام 2025، وكانت محافظة حلب الأكثر تضرراً بتسجيلها 18 حادثة، تلتها محافظة اللاذقية بـ8 حوادث.

نستعرض فيما يلي أبرز حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة في النصف الأول من عام 2025:

في يوم السبت 18 كانون الثاني/يناير 2025، قصفت مدفعية تابعة لقوات **الجيش الوطني السوري** محطة مياه الهيشة الواقعة في قرية الهيشة في ريف محافظة الرقة الشمالي، ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المحطة وتضرر تجهيزاتها بشكل كبير، وخروجها عن الخدمة. ويُشار إلى أنَّ المنطقة كانت خاضعة لسيطرة **قوات سوريا الديمقراطية** وقت وقوع الحادثة

وبحسب ما وثقته **الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان** عبر مصادر ميدانية، فقد أُطلقت عدة قذائف مدفعية بشكل مباشر على المحطة، ما ألحق بها أضراراً جسيمة، لا سيما في وحدات الضخ والتغذية، وتوقف عملها بشكل تام

الجدير بالإشارة إلى أنَّ **محطة مياه الهيشة** تُعد من المرافق الحيوية في المنطقة، إذ تغذّي نحو **12 قرية** في ريف الرقة الشمالي، وشكّل توقفها عن العمل تهديداً مباشراً للأمن المائي للسكان المدنيين

في يوم السبت 15 شباط/فبراير 2025، تعرض **المسجد الوسطاني** الواقع في بلدة **الخفسة** في ريف محافظة حلب الشرقي لقصف بصواريخ راجمة، نفذته **قوات سوريا الديمقراطية**، ما أسفر عن دمار واسع في بناء المسجد، إضافة إلى **أضرار مادية متوسطة** لحقت بمحتوياته وأثاثه. ويُشار إلى أنَّ البلدة كانت خاضعة لسيطرة **قوات الجيش الوطني السوري** وقت وقوع الحادثة

وبحسب ما وثقته **الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان** عبر مصادر محلية موثوقة، فقد سقط أحد الصواريخ بشكل مباشر على مبنى المسجد، وأدى إلى تدمير جزء من جدران بناء المسجد، وخلّف أضراراً في حرم المسجد وأثاثه

تجدر الإشارة إلى أنَّ القصف على البلدة في ذات اليوم تسبب أيضاً في **مقتل سيدة** و**إصابة ستة مدنيين** بجراح متفاوتة، إثر استهداف الصواريخ منازل وأبنية سكنية

↑ دمار إثر هجوم أرضي لقوات سوريا الديمقراطية على المسجد الوسطاني في بلدة الخفسة/ حلب في 15 شباط/فبراير 2025

تعرض مشفى جبلة الوطني، الواقع في مدينة جبلة في ريف محافظة اللاذقية، لهجوم مسلّح على مدار يومي الخميس والجمعة، 6 و7 آذار/مارس 2025، من قبل مجموعات مسلّحة خارج إطار الدولة مرتبطة بنظام الأسد.

وفقاً لمعلومات حصلت عليها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من مصادر محلية موثوقة شمل الهجوم استهداف المشفى بالرصاص والقنابل وقذائف الـ «RPG»، تلاه اقتحام المبنى في محاولةٍ للوصول إلى الطابق الثالث، حيث كان يُعالج جرحى من عناصر الأمن الداخلي، أصيبوا في مواجهات سابقة مع هذه المجموعات قبل وصولهم إلى المشفى.

أسفر الاعتداء عن أضرار متفاوتة لحقت بالبنية التحتية للمشفى ومعداته الطبية. تجدر الإشارة إلى أنَّ المنطقة تخضع لسيطرة الحكومة الانتقالية وقت وقوع الحادثة.

في يوم الأحد 6 نيسان/أبريل 2025، تعرّضت كنيسة مار جرجس، الواقعة في مدينة بلودان غربي محافظة ريف دمشق، لمحاولة اعتداء تمثّلت في إحراق وتفجير جزئي نفذه أشخاص مجهولو الهوية. أسفر الاعتداء عن أضرار مادية محدودة، دون وقوع خسائر بشرية. ونشير إلى أنَّ المنطقة التي وقع فيها الاعتداء تخضع لسيطرة الحكومة الانتقالية.

وفقاً للمعلومات التي حصلنا عليها من مصادر محلية موثوقة، أقدم المعتدون على سكب مادة البنزين داخل حرم الكنيسة من خلال إحدى النوافذ، وإشعال النار فيها، كما ألقوا قنبلتين يدويتين دون أن يتم نزع مسامير الأمان منهما، ما أدى إلى اندلاع حريق محدود في محيط النافذة الخارجية، دون أن يمتد إلى داخل الكنيسة. وتمكّن الأهالي من احتواء الحريق والسيطرة عليه قبل أن يتسبب في أضرار واسعة.

في يوم الخميس 22 أيار/ مايو 2025، انفجر جسم متفجر موجه عن بعد زُرع حديثاً على سكة الحديد قرب قرية كراح في ريف حماة الشمالي الشرقي، وذلك أثناء تنفيذ فريق إزالة مخلفات الحرب في منظمة الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء) مهمة إزالة جسم مشبوه. أسفر التفجير عن مقتل ثلاثة من أعضاء الفريق، وهم مأمون العمر، جلال طكو، وشعبان شوشان، إضافة إلى تضرر سكة الحديد. ويُشار إلى أنَّ المنطقة تخضع لسيطرة الحكومة السورية الانتقالية

وبحسب معلومات حصلت عليها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من مصادر محلية موثوقة، فقد ورد بلاغ إلى مركز صوران التابع للدفاع المدني حول وجود جسم غريب على سكة الحديد الرابطة بين حلب ودمشق، وهي سكة ما تزال قيد الخدمة. وعند وصول الفريق إلى الموقع، تقدّم ثلاثة من أفراده وهم يرتدون زيّهم الرسمي ومجهزين بعتاد الحماية لتفقد الجسم، الذي تبيّن لاحقاً أنَّه عبوة ناسفة أو لغم معدّ للتفجير عن بُعد. وقبل تمكنهم من الابتعاد، جرى تفجيره بهم، ما أدى إلى مقتلهم على الفور، إضافة إلى تضرر سكة الحديد.

وفي 24 أيار/مايو 2025، أصدرت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بياناً أدانت فيه الحادثة، كما شدّدت على ضرورة حماية العاملين في إزالة مخلفات الحرب باعتبارهم من العاملين في المجال الإنساني.

2. في حزيران/يونيو 2025:

سجَّلت **الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان** في حزيران/يونيو ما لا يقل عن **5 حوادث اعتداء** على مراكز حيويَّة مدنيَّة، تركزت في محافظات دمشق، حمص، اللاذقية، القنيطرة، والسويداء.

تتوزع هذه الهجمات بحسب الجهات المرتكبة على النحو التالي:

من بين هذه الهجمات وثَّقنا **1 حادثة** اعتداء على منشأة تعليمية (مدرسة)، و**2** على مكان عبادة.

- **القوات الإسرائيلية:** 1
- **انفجارات لم نتمكن من تحديد المتسبب بها:** 1
- **تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها:** 1
- **اعتداء لم نتمكن من تحديد مرتكبيه:** 2

نستعرض فيما يلي أبرز حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة التي تم توثيقها في حزيران/يونيو:

في صباح يوم الأحد 15 حزيران/يونيو 2025، حوالي الساعة 05:30 بالتوقيت المحلي، نفذت قوة من جيش الاحتلال الإسرائيلي عملية توغل بري في قرية الحرية في ريف محافظة القنيطرة الشمالي، أسفرت عن اقتحام المدرسة الرسمية (مدرسة الحرية) وتخريب محتوياتها.

وبحسب ما وثقته الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من مصادر محلية موثوقة، دخلت ثلاث عربات مدرعة يرافقها عناصر مشاة إلى داخل القرية، وتوجهت مباشرة إلى مبنى المدرسة الواقعة وسط القرية، حيث قامت القوة بخلع وتكسير الأبواب، وعبثت بمحتويات الغرف الدراسية والأثاث. ولم يكن في المدرسة أي تواجد للطلاب أو الكادر التدريسي نظراً لانتهاء العام الدراسي وتوقف الدوام الرسمي.

يأتي هذا التوغل في سياق العمليات العسكرية الإسرائيلية المتكررة، التي تسعى إلى فرض واقع أمني جديد عبر عمليات برية تهدد السكان المحليين وتؤدي إلى مزيد من التوتر في المنطقة.

العبث بمحتويات وأثاث مدرسة الحرية في قرية الحرية في ريف القنيطرة الشمالي بعد عملية توغل قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي في 15 حزيران/يونيو 2025

في يوم الأحد 8 حزيران/ يونيو 2025، تعرّضت كنيسة أم الزنار، الواقعة في حي الحميدية في مدينة حمص، لاعتداء تمثّل بإطلاق نار نفذه مسلح مجهول الهوية. أسفر الاعتداء عن أضرار مادية بسيطة، دون وقوع خسائر بشرية. وحتى لحظة إعداد التقرير لم تُعرف هوية المسلح. ويشار إلى أنَّ المنطقة التي وقع فيها الاعتداء تخضع لسيطرة الحكومة الانتقالية

ووفقاً لما وثقته **الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان** من مصادر محلية موثوقة، إضافة إلى ما أظهره تسجيل مصوّر من موقع الحادثة منشور عبر المصادر المفتوحة وتأكدنا من صحته، أقدم المعتدي على إطلاق النار باتجاه **نصب الصليب** المثبّت أعلى مبنى الكنيسة، مستخدماً **سلاحاً رشاشاً من نوع «كلاشنكوف»**، مما أسفر عن تضرره نتيجة إصابته بعدة طلقات. ولا تزال الشَّبكة تجمع إفادات شهود العيان للتحقق من ملابسات الحادثة وتوثيقها بشكل كامل

خامساً: حالات موثقة حديثاً لضحايا قتلوا في فترات سابقة:

وثّقت **الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان** خلال شهر حزيران/يونيو 2025 مقتل 22 من المدنيين بعد العثور على جثامينهم في مواقع يُشتبه أنَّها كانت تُستخدم كمقابر جماعية أو أماكن إخفاء لجثث الضحايا، مثل آبار المياه أو الأبنية المهجورة. وتشير المعلومات الأولية إلى أنَّ هذه الجرائم قد وقعت في فترات سابقة، قبل سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، وتعود إلى مراحل مختلفة من النزاع المسلح في سوريا.

ورغم أنَّ تاريخ وقوع هذه الجرائم يسبق فترة التوثيق، فإنَّ إدراجها في هذا التقرير يأتي انطلاقاً من التزام الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بتوثيق الجرائم بشكل تراكمي وفقاً لتاريخ التأكد من وقوعها، وتسليط الضوء على خطورة ما تم اكتشافه وعلى الحاجة إلى تحقيقات قضائية وطبّية مستقلة لمعرفة هوية الضحايا والجهات المتورطة في قتلهم

ولا تُحتسب هذه الحالات ضمن الحصيلة الإحصائية الرسمية لشهر حزيران/ يونيو، بل تُدرج بشكل منفصل، إلى حين اكتمال التحقيقات وجمع الأدلة، ومن ثم تضمينها ضمن قواعد البيانات الخاصة بالشَّبكة، وتحديث التوثيق الزمني للضحايا بحسب تاريخ الوفاة التقديري

في يوم الأربعاء 11 حزيران/يونيو 2025، عثر السكان المحليون على رفات ما لا يقل عن 11 شخصاً داخل بئر ماء مهجور قرب أحد المنازل في قرية الطليسية في ريف محافظة حماة الشرقي، تعود لمدنيين قُتلوا خلال سيطرة قوات نظام بشار الأسد على القرية في عام 2012. ووفقاً لمعلومات حصلت عليها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من مصادر محلية موثوقة، فإنَّ مدنيين عادوا حديثاً إلى منزلهم في قرية الطليسية، وأثناء محاولتهم إعادة استصلاح بئر ماء قديم، عثروا على رفات الأشخاص. الذين فُقدوا بعد سيطرة نظام بشار الأسد على المنطقة منذ عام 2012. وقد عمل الأهالي على انتشالها ونقلها إلى مكان آخر لدفنها.

سادساً: أبرز المهام التي تقوم بها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون:

1.التأسيس والتوثيق منذ عام 2011

منذ انطلاق عملها في عام 2011، كرّست الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان جهودها لتوثيق جميع أنماط القتل خارج نطاق القانون في سوريا، بما في ذلك الإعدامات الميدانية، القتل تحت التعذيب، المجازر، القصف العشوائي، والاستهداف المتعمّد للمدنيين

قامت الشَّبكة ببناء نظام توثيق إلكتروني متقدّم يسمح بأرشفة بيانات الضحايا وتصنيفهم بدقة بحسب الجنس، والعمر، والموقع الجغرافي، وتاريخ الوفاة، وطريقة القتل، ونوع السلاح، والجهة المسؤولة. وقد شكّل هذا النظام العمود الفقري في تتبع أنماط العنف، وتحليل التوزع الجغرافي للضحايا، وتقديم بيانات دقيقة تدعم جهود العدالة والمساءلة على المستويين المحلي والدولي

2.التركيز على الفئات المدنية الهشة وتوسيع فئات التوثيق:

أولت الشَّبكة أهمية خاصة لتوثيق الانتهاكات التي تطال الأطفال والنساء، نظراً لرمزية هذه الفئات في النزاعات المسلحة، ومدى ما تعكسه من استهداف ممنهج للمدنيين. كما توسّعت قاعدة البيانات لاحقاً لتشمل فئات الضحايا من الكوادر الإعلامية، والطبية، والإغاثية، والدفاع المدني، ممن لعبوا أدواراً محورية في الحراك المدني والإنساني

3.إنتاج تقارير دورية وتحليل بصري ونوعي للبيانات

حرصت الشَّبكة على إصدار تقارير يومية وشهرية ونصف سنوية وسنوية توثق أعداد الضحايا، إضافة إلى عشرات التقارير الخاصة بأنماط أو جهات محددة. وسعياً لرفع مستوى الشفافية والوصول العام، تم تحويل قاعدة البيانات إلى خرائط ورسوم بيانية تفاعلية تُنشر على الموقع الرسمي للشَّبكة، وتُحدَّث باستمرار، مما يتيح للباحثين والصحفيين والمؤسسات تتبع تطور الانتهاكات وفرز البيانات بحسب معايير متعددة

4. الشراكات الدولية وتقديم البيانات للأمم المتحدة:

منذ سنوات النزاع الأولى، بدأت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان إرسال استمارات مفصلة إلى المقررين الخاصين بالأمم المتحدة المعنيين بالقتل خارج نطاق القانون والتعذيب، وذلك بعد أخذ موافقة ذوي الضحايا، وتواصل هذا التنسيق حتى اليوم

وقد أصبحت الشَّبكة واحدة من أبرز مصادر المعلومات الموثوقة والمعتمدة لدى وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحقوقية الدولية، ووسائل الإعلام العالمية. كما وقّعت مذكرات تفاهم مع جهات مثل Humanitarian Outcomes في إطار مشروع قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة (AWSD)، إلى جانب شراكات أخرى تعزز من مكانتها كمصدر مرجعي في هذا المجال.

5.مرحلة ما بعد سقوط نظام بشار الأسد – توسيع نطاق العمل

مع سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024، دخلت الشَّبكة مرحلة مفصلية في توثيق القتل خارج نطاق القانون، إذ انتقل جزء كبير من الجهد إلى متابعة أنماط جديدة من الانتهاكات، لا تقل خطورة عن سابقاتها، لكنها ترتبط بواقع ما بعد النزاع، **بما في ذلك**

- **سقوط ضحايا مدنيين جراء مخلفات الحرب مثل الألغام والذخائر غير المنفجرة.**
- **انهيار أبنية مدمّرة مسبقاً بفعل القصف، كما حصل مع وفاة السيدة سناء الدرويش في بلدة أبو الضهور بعد عودتها لمنزلها المتضرر.**
- **حوادث القتل الناجمة عن فوضى السلاح والانفلات الأمني.**
- **حالات القتل في ظروف غامضة أو على يد جهات غير معروفة.**

وسّعت الشَّبكة من عملياتها الميدانية في المناطق الخارجة من سيطرة النظام، حيث أصبح بالإمكان الوصول إلى مواقع كانت مغلقة أمنياً، وفتح تحقيقات مؤجلة، ومراجعة شهادات جديدة، وجمع أدلة مادية إضافية. كما عزّزت حضورها من خلال تشكيل فرق توثيق محلية وتقديم تدريبات موسعة في مجالات التوثيق، وجمع الشهادات، والتعامل الآمن مع البيانات

6.دور الشَّبكة في دعم العدالة الانتقالية والمساءلة:

من خلال هذا العمل المتراكم والمستمر، أصبحت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مرجعاً رئيساً في دعم آليات العدالة الانتقالية، والمساهمة في بناء ذاكرة وطنية تحفظ حقوق الضحايا وتدعم جهود محاسبة المتورطين في الانتهاكات

وتمثّل البيانات التي توفرها الشَّبكة حجر أساس في بناء ملفات قانونية قابلة للاستخدام أمام المحاكم الوطنية والدولية، سواء من خلال آليات الأمم المتحدة، أو في إطار جهود تحقيق محلية مستقلة تنشأ مع المرحلة الانتقالية في سوريا.

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية: تُشير الأدلة التي جمعتها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنَّ غالبية الهجمات استهدفت المدنيين بشكل مباشر، بما في ذلك تدمير المنشآت المدنية.
2. الألغام الأرضية: قُتل عدد كبير من السوريين جراء الألغام المزروعة، دون أن تقوم أي من القوى المتورطة في النزاع بتقديم خرائط توضح أماكن زراعتها. هذا يُظهر الاستهتار بأرواح المدنيين، وخصوصاً الأطفال.
3. القصف العشوائي من قوات سوريا الديمقراطية: تُعد الهجمات العشوائية وغير المتناسبة التي نفّذتها قوات سوريا الديمقراطية خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وهي جرائم ترتقي إلى جرائم حرب.
4. التفجيرات عن بُعد: إنَّ استخدام التفجيرات عن بُعد لاستهداف المناطق السكنية المكتظة يُظهر نية مبيّتة لقتل أكبر عدد ممكن من المدنيين، وهو انتهاك صريح للقانون الدولي لحقوق الإنسان ولاتفاقية جنيف الرابعة (المواد 27، 31، 32).
5. لم تراعِ القوات التركية خلال هجماتها على مراكز قوات سوريا الديمقراطية مبدأ التناسب في القانون الدولي مما خلَّف وقوع ضحايا مدنيين، كما أنَّ قوات سوريا الديمقراطية انتهكت القانون الدولي الإنساني عبر التمركز في مناطق مدنية.
6. استمرار الانفلات الأمني رغم تغيّر السلطة: رغم سقوط نظام الأسد، لا تزال حوادث القتل والاعتداءات المسلحة مستمرة، ما يدل على أنَّ المرحلة الانتقالية لم تُحقق بعد الاستقرار الأمني، ويُبرز الحاجة العاجلة لإصلاح الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلتها ضمن منظومة حقوقية فعَّالة.
7. أنماط مستمرة من الانتهاكات مرتبطة بواقع ما بعد النزاع: شهد حزيران/ يونيو أنماطاً من القتل المرتبطة بالعبث بالسلاح، وحوادث غرق نتيجة الهجرة، وهي تشير إلى تحديات ما بعد النزاع، تتطلب استجابة مختلفة تتجاوز توثيق الانتهاكات لتشمل الوقاية والتثقيف المجتمعي.

التوصيات:

تمثل هذه التوصيات خريطة طريق عملية لمعالجة آثار القتل خارج نطاق القانون في سوريا، وتُسهم في تعزيز مسار العدالة الانتقالية، وبناء مؤسسات تحترم كرامة الإنسان وحقوقه، وتمنع تكرار الانتهاكات.

إلى الحكومة السورية الانتقالية

1. التعاون مع الآليات الدولية:

- إصدار دعوات رسمية لآليات أممية ودولية مستقلة، بما يشمل:
  - الآلية الدولية المحايدة والمستقلة بشأن سوريا.
  - لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة.
  - اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP).
  - الصليب الأحمر الدولي.
- تمكين هذه الجهات من الوصول دون عوائق إلى مراكز الاحتجاز ومسارح الجرائم.

2. حماية الأدلة ومواقع الجرائم:

- اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية الأدلة، بما في ذلك توثيق مواقع المقابر الجماعية والسجون، ومنع العبث أو التعدي عليها.
- تسجيل المواقع المهمة ووضع علامات واضحة عليها لضمان استخدامها كأدلة قانونية مستقبلاً.

3. تعزيز العدالة والمساءلة:

- جمع الأدلة المرتبطة بالانتهاكات، بما في ذلك وثائق السجلات الرسمية ومواقع الجرائم.
- التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ومنح المحكمة الولاية القضائية بأثر رجعي.
- تبني سياسات شاملة للعدالة الانتقالية، تشمل محاسبة المسؤولين عن الجرائم، وتعويض الضحايا، وضمان الشفافية، والمصداقية.

4. حماية المدنيين والمواقع الثقافية:

- تأمين الحماية للمدنيين والأقليات وضمان حقوقهم الأساسية في العيش بأمان.
- إعطاء الأولوية لإزالة الألغام ومخلفات الحرب، مع توفير التمويل اللازم والتوعية بالمخاطر.
- حماية المواقع الثقافية والتراثية من النهب أو التدمير.

5. إصلاح الحوكمة:

- بناء هيكلية شاملة للحوكمة تمثل جميع قطاعات المجتمع السوري، بما في ذلك النساء والأقليات ومنظمات المجتمع المدني.
- توثيق وحماية الممتلكات المهجورة لضمان تعويض أصحابها مستقبلاً.
- تحسين الخدمات الأساسية، وضمان وصولها إلى جميع المواطنين بما يشمل ذوي الإعاقة.

6. منع المزيد من الانتهاكات:

- ضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية للجميع دون تمييز.
- إصلاح النظام القضائي وأجهزة الأمن بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

7. دعم المتضررين وإعادة التأهيل:

- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لعائلات المفقودين وضحايا النزاع.
- تطوير برامج شاملة لإعادة تأهيل الناجين والمعتقلين المفرج عنهم.

إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي

1. **إحالة الجرائم للمحكمة الجنائية الدولية:**
   - إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة المتورطين في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
   - الضغط على الجهات الدولية، بما في ذلك الحكومة الروسية، لتسليم المسؤولين عن الجرائم، بمن فيهم بشار الأسد وعائلته، إلى المحاكم الدولية.
2. **تجميد ومصادرة أموال النظام السابق:**
   - العمل على تجميد الأصول المالية للنظام السابق والمقربين منه، وتخصيصها لدعم جهود العدالة الانتقالية والمساعدات الإنسانية للضحايا وعائلاتهم.
3. **تعزيز الجهود الإنسانية:**
   - مطالبة وكالات الأمم المتحدة بتكثيف تقديم المساعدات الإنسانية، بما يشمل الغذاء والدواء، في المناطق المتضررة ومخيمات النازحين داخلياً.
   - ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الشمال الشرقي لسوريا، بالتنسيق مع السلطات المحلية، لتلبية احتياجات النازحين ومرافق احتجاز المشتبه بهم السابقين في تنظيم "داعش".
   - التأكد من أنَّ المساعدات المقدمة للحكومة الحالية أو المستقبلية تساهم في احترام حقوق الإنسان وتهيئة الظروف لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.
4. **إزالة الألغام ومخلفات الحرب:**
   - تخصيص تمويل من صندوق الأمم المتحدة لدعم جهود إزالة الألغام في المناطق المتضررة، للحد من المخاطر طويلة الأمد وضمان بيئة آمنة للمدنيين.
5. **دعم قضية المفقودين والمصالحة الوطنية:**
   - تقديم الموارد اللازمة لتعزيز جهود اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP)، بما يشمل تدريب الكوادر المحلية، واستخدام التقنيات المتقدمة لتحديد هوية المفقودين.
   - دعم المبادرات التي تسهم في تحقيق المصالحة الوطنية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لعائلات المفقودين.
6. **رفع العقوبات وتأثيرها الإنساني:**
   - مراجعة العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا لضمان عدم تأثيرها السلبي على العمليات الإنسانية، مع استمرار فرض العقوبات التي تستهدف الجماعات المصنفة إرهابية.
7. **ضمان حماية اللاجئين السوريين:**
   - دعوة الدول المضيفة للاجئين السوريين إلى الامتناع عن الترحيل القسري أو الضغط عليهم للعودة.
   - العمل على تهيئة الظروف داخل سوريا لضمان العودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئين بما يتماشى مع المعايير الدولية، مع إعطاء الأولوية لتحسين البنية التحتية واستقرار الأمن.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

تقديم تقارير إلى مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة حول الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير والتقارير السابقة، مع تسليط الضوء على استمرار القتل في سوريا

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة (COI):

1. فتح تحقيقات شاملة في الانتهاكات المذكورة في هذا التقرير والتقارير السابقة، مع استعداد الشَّبكة السورية للتعاون وتقديم المزيد من الأدلة.
2. العمل على تحديد مسؤولية الأفراد المتورطين في جرائم الحرب ونشر أسمائهم لفضحهم دولياً وإيقاف التعامل معهم سياسياً واقتصادياً.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة (IIIM):

جمع مزيد من الأدلة المتعلقة بالجرائم الموثَّقة في هذا التقرير، وتوفير تبادل الخبرات مع المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وجمع وتحليل البيانات

إلى قوات سوريا الديمقراطية:

1. تشكيل لجنة تحقيق داخلية في الانتهاكات التي ارتكبتها قوات سوريا الديمقراطية، ومحاسبة المتورطين، وتعويض الضحايا.
2. الامتناع عن التمركز العسكري في مناطق المدنيين مما يهدد حياتهم بالخطر.
3. تقديم خرائط توضح مواقع الألغام التي زرعتها القوات في المناطق المدنية.

إلى فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني:

1. حماية المدنيين في كافة مناطق السيطرة.
2. فتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان، ومحاسبة المتورطين، والإفصاح عن نتائج التحقيقات أمام المجتمع المحلي.
3. تقديم خرائط توضح مواقع الألغام التي زرعتها الفصائل في المناطق المدنية.

إلى القوات التركية:

فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في هذا التقرير، وتعويض الضحايا، والالتزام بمبادئ القانون الدولي وبشكل خاص مبدأي التمييز والتناسب

إلى المنظمات الإنسانية:

1. وضع خطط عاجلة لتوفير مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً، خاصة الأرامل والأيتام.
2. تكثيف الجهود لإزالة الألغام بالتزامن مع العمليات الإغاثية.
3. تزويد المرافق الحيوية مثل المنشآت الطبية والمدارس بسيارات إسعاف تحمل علامات واضحة يمكن تمييزها من مسافات بعيدة.

شكر وتقدير:

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي الضحايا وأصدقائهم، وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التَّقرير.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

info@snhr.org
www.snhr.org